«من طالبان إلى طالبان»... بحثٌ عن البشر

محمد أبو الغيط

في كتابه «من طالبان إلى طالبان .. مشاهدات عامل إغاثة في أفغانستان»، يقدّم الكاتب خالد منصور استعراضاً نادراً في تعمّقه وزاوية تناوله تاريخ أفغانستان الحديث، وذلك انطلاقاً من يوميات سجّلها خلال عمله في بعثة الأمم المتحدة إلى هناك بين العامين 2000 و2002، التي شهدت الغزو الأميركي، وكذلك زيارات متعدّدة عبر السنوات التالية إلى أفغانستان ودول جوارها، مثل إيران وباكستان وطاجيكستان، والتي خصّص لكل منها فصلاً في الكتاب. التقيت الصديق خالد منصور عدة مرّات، وكنت أدهش دائماً من خبراته الموسوعية التي ينتقل بها حديثه بين عصور ومجالات متنوعة بطلاقةٍ تجمع المعلوماتية والانحياز الإنساني، وهي الروح ذاتها التي انتقلت إلى كتاباته، فهو يقدّم رؤية أوسع من الشهادة المجرّدة على ما رآه في أفغانستان، بل يقارن السياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية بين دول عدّة في منطقتنا شملتها تجاربه، فلا فارق كبيراً بين حكوماتٍ تحوّلت إلى تجمّع أصحاب المصالح المحمين بالسلاح، أو بين تدمّر رجل أعمال مصري من النقابات العمالية ونظيره الباكستاني، أو بين توظيف أنظمة مصر والسعودية الإسلام السياسي وتجربة باكستان في المجال نفسه. استعان الكاتب بدمج خبراته المتعدّدة، فقد حصل على درجاتٍ علمية في الهندسة والآثار والاجتماع والعلاقات الدولية.

بدأ منصور سيرته المهنية الصحافية في مصر وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة، ثم انضم إلى الأمم المتحدة عام 1999، وخدم في أشد المواقع التهابا، مثل أفغانستان ولبنان والسودان والعراق. ونجا مراراً من الموت، كما في تأخره ربع ساعة فقط عن دخول مقر الأمم المتحدة في بغداد الذي فجّره تنظيم القاعدة. يبتعد الكتاب عن الإجابات السهلة والمعلبة، كما في توزيعه مسؤولية المأساة الملهاة الأفغانية على الأطراف كافة، فالأنظمة الأفغانية المتعاقبة منذ الملكية الاستبدادية، مروراً بالنظام الشيوعي الذي حاول فرض إصلاحاتٍ فوقية بالقوة الجبرية، ثم الجماعات المسلحة القبائلية منها والجهادية، كلهم شركاء في ما وصلت إليه بلادهم. كما تحمل الوزر معهم أطرافٌ خارجية متنوعة تشمل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ودول الجوار ودولا عربية. يشدّد منصور على أهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في صعود الظواهر الأيديولوجية أو هبوطها، في مقدمتها الإسلام السياسي والإرهاب، ويسرُد، عبر مشاهداته في دول عدة، كيف كان الفقر المدقع، وفساد الحكومات القمعية وفشلها، والدور الخارجي، عوامل أكثر أهمية بكثير من النصوص أو الفتاوى. يسعى الكتاب إلى فتح نقاش عام عن دور المؤسسات الإغاثية العالمية، والتي يحرص الكاتب على تأكيد أهميتها البالغة، لكنه يوجّه انتقادات عدة لها، مثل انعزال بعض مخطّطيها وموظفيها بالفيومين، المادي والمعنوي، عن المجتمعات التي يعملون فيها، ونظرتهم إلى مواطنيها على أنهم مجرّد متلقين، اليد السفلى، وبالتالي لا يُشاركون في تحديد احتياجاتهم، وكيفية تلبيتها.

كما أن المساعدات الإنسانية تتحوّل، أحياناً، إلى عامل مساعد في استمرار الصراع، لأنها ترزق كل الأطراف المتحاربة بالاحتياجات الأساسية، سامحة لهم بتكريس مواردهم للقتال، وكذلك لا تقدّم المساعدات الإنسانية غالبا عوامل مستدامة لإيجاد تنمية محلية، بل إن ثقافة العمل بها قد تتحوّل إلى استهداف استمرار عمل المؤسسة، حتى لو تغيرت الظروف أو الاحتياجات، كمطالبة بعض اللاجئين الأفغان بوسائل انتقال ومساعدات زراعية، ليعودوا إلى قراهم، وليس مساعدات غذائية تبقيهم في المعسكرات. يرفض الكاتب ادّعاء الطوباويين والحالمين بأن المساعدات الإنسانية غير مسيّسة إطلاقا، بالضبط كما يرفض ادّعاء أطراف قومية ويسارية وإسلامية بأنها مجرّد ترس في مؤامرة إمبريالية متخيّلة، بل تقع الحقيقة في مساحة أكثر تركيبا وتعقيدا. ينتهي الكتاب بإجمال منصور ما تعلمه عبر ثلاثين عاماً من الخبرات، وهو أولوية التعاطف والإحساس بمأساة الآخرين، وهو شرطٌ لا يغني عن النضال السياسي والاجتماعي والفكري، لكن هذه النضالات تفتقد البوصلة إذا فقدنا ذلك الشعور. «كلهم بشر. مثلنا. وكل معاناتهم بسبب بشر، مثل بعضنا. وكلنا على سفر، ولكننا ننسى ذلك في معظم الأحيان، لنكسب متاعاً أكثر وسلطاناً أكبر على حساب رفقاء الطريق، رغم أننا نترك كل متاعنا مع القافلة عندما نصل إلى محطّتنا الأخيرة».

الأردن على أبواب تفعيل الوصاية على المقدّسات

محمود الريماوي

في وقتٍ كانت فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحشد نحو ثلاثة آلاف شرطي، إضافةً إلى كل ما يتيسر من حرس الحدود وعناصر الشاباك (الأمن الداخلي) في البلدة القديمة من القدس الشرقية المحتلة وفي منطقة المسجد الأقصى، وبينما توجه ربع مليون فلسطيني ذاته، وهو الأربعاء 27 إبريل/ نيسان الجاري، كان العاهل الأردني، عبدالله الثاني، يستقبل الرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، على رأس وفد. وقد أعرب الملك عن تضامنه الكامل مع الفلسطينيين، معتبراً أن التضييق الذي طاول المصلين في القدس، وتقييد حركة المسيحيين والتأثير على احتفالاتهم الدينية مرفوضان، وقد اطلع ضيفه على أجواء اللقاء الثلاثي، أخيراً، في القاهرة الذي ضمّ الرئيس عبد الفتاح السيسي وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، وتناول الوضع في القدس والمقدّسات، بغياب الطرف الفلسطيني المعني. وكان البيان الرسمي عن الاجتماع الثلاثي في القاهرة قد التزم بمواقف جامعة الدول العربية بالتنديد بالتعدّيات الإسرائيلية والتضامن مع الجانب الفلسطيني في وجه التضييقات.

وما يسترعي الانتباه أن الصمود الشعبي الفلسطيني في القدس، ودفاعا عن المقدّسات، قد أسهم بصورة ملحوظة في كسر الجمود الذي يعتري واقع الصراع، كما أدّى هذا الصمود إلى تركيز أضواء كاشفة على زيف ادّعاء أن القدس «عاصمة للشعب اليهودي»، كما يروّج الاحتلال، وأن القدس مدينة محتلة، والسيادة فيها للشعب الرازح تحت الاحتلال، أمّا المقدّسات الإسلامية والمسيحية، ووفقا لاتفاق فلسطيني أردني، فتتمتع بوصاية هاشمية أردنية عليها، وأنه لا سلطة بالتالي لأي طرف غير مسلم وغير مسيحي على هذه الأماكن المقدّسة. وقد كان لاستئناف حكومة نفتالي بينت نهج حكومات نتنياهو السابقة إزاء هذا الملف أن شهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية ما يشبه الانتكاسة، بعدما بدا أنها قد تحسّنت في الأشهر الأولى لتشكيل حكومة بينت، وهو ما يفسّر غياب الأردن عن اجتماع ثلاثي عربي إسرائيلي في القاهرة بحضور بينت، علاوة على الامتناع عن حضور اجتماع النقب.

والحال أن وضع الحرم القدسي (المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة) قد أخذ يتكرّس بأنه ليس مجرّد مركز ديني، بل هو كذلك مركز إشعاع روحي وجزء أصيل من الهوية الوطنية والتاريخية للشعب الرازح تحت الاحتلال. وليس بعيدا عن الأقصى ينتصب على مسافة 500 متر، المكان الديني المسيحي عالي المكانة ورفيعها، ممثلاً بكنيسة القيامة الكائنة في البلدة القديمة، والتي تضم قبة السيد المسيح، ما يعزّز المكانة الروحية للقدس الشرقية، وحيث يدين الفلسطينيون أبناء

> تشعر عمّان بأن الاحتلال ذهب بعيداً بإشاعة أجواء صراع ديني وبعيداً في المساس بالوصاية الهاشمية على الأماكن المقدّسة

الذي طال العهد عليه، وأنه بالتالي، واستجابة للتحدّي، لا مفرّ من الاحتفاظ بروح صراعية، على الرغم من المعاهدات السلمية الموقّعة، باعتبار التمسّك بهذه الروح بمثل حاجة ومصلحة وطنيتين، وعدم التشبيك «أكثر مما يجب» في مجالات حيوية مع الطرف الآخر، كمجالَي الطاقة والمياه.

وفي متابعة التحرّكات والتطوّرات المتزامنة بخصوص القدس ومقدّساتها، والتي عرفتها الأيام القليلة الماضية، فقد نشر موقع عنون الإلكتروني، يوم الأربعاء الماضي، خبرا بثته وكالات أنباء، ويفيد بأن الأردن سلّم وثيقة للولايات المتحدة تتضمن قائمة مطالب، كشف عنها تقرير لقناة 12 العبرية، أهمها نقل مسؤوليات الحرم القدسي الشريف إلى الأوقاف الأردنية، بما فيها الجانب الأمني، حيث لن يسمح للشرطة الإسرائيلية بالوجود في الحرم الشريف، حتى في حالات اندلاع أعمال عنف. ونقل السلطة للوقف الأردني بما يتعلق بتصاريح الزيارة من غير المسلمين، مع طلب تقديم خطي مسبق. كما طالب الأردن، حسب التقرير، بحظر الصلاة لغير المسلمين في الموقع، وتقليص المجموعات غير المسلمة بحيث لا تتعدّى خمسة أشخاص.

وعلى الرغم من أنه لم تتأكد صحة هذا التقرير، إلا أن بثّه يعكس، في فحواه، الأجواء الحالية للعلاقات الأردنية الإسرائيلية، والتي تفتقد الثقة المتبادلة.

ولعل القناة الإسرائيلية أرادت بذلك في مخاطبتها الجمهور الإسرائيلي الإيحاء بأن الأردن «يذهب بعيداً في مطالبه»، وأن هذه المطالب لا تتوقف عند حد، بل درجة أن تحل قوات شرطة أردنية محل القوات الإسرائيلية في قلب البلدة القديمة. ولطالما أعلن الأردن، في مناسبات وظروف مختلفة سابقة، عدم قبوله فكرة نشر قوات شرطة في الضفة الغربية المحتلة في إطار أي حل، غير أن من الأكيد أن عمّان تشعر بأن الاحتلال قد ذهب بعيداً بإشاعة أجواء صراع ديني مكشوف ومحموم، كما ذهب بعيداً في المساس بالوصاية الهاشمية على الأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية، وفي التنكيل بحرّاس الأقصى والمرابطين فيه وبموظفي الأوقاف، وحتى بالمصلّين في أثناء تأدية صلواتهم، وأن الرعاية العلنية التي تتولاها سلطات الاحتلال لاجتياحات المستوطنين وغلاة المتطرّفين الدينيين اليهود تنطوي على قدر عالٍ من الصلف، في حين أن أحاديث مسؤولين إسرائيليين في هذه الأونة عما يسمونها «حرّية العبادة» في الحرم القدسي، إنما يثير قلقا كبيرا عن نوايا بدأت تظهر إلى العلن باستباحة الحرم القدسي، ووضع اليد عليه باعتباره وقفاً إسلامياً، واحد أقدس مقدّسات 1,8 مليار مسلم في فلسطين والعالم العربي والعالم.

(كاتب من الأردن)

اللاجئون السوريون في البازار السياسي التركي

عمر كوش

يعيش اللاجئون السوريون في تركيا حالة من الترقب والقلق، بعد أن أصبحوا مادة رائجة في مزايدات البازار السياسي، الذي افتتحته الأحزاب والقوى السياسية التركية مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة، المزمع إجراؤها في 23 يونيو/ حزيران 2023، بعد أن أصبحت مسألة اللجوء السوري مادّة للحديث اليومي في مختلف الأوساط السياسية والاجتماعية والثقافية، والشغل الشاغل لعديد من وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والموضوع البارز في خطابات (وحملات) معظم قادة أحزاب المعارضة التركية، الذين طالبوا، في أكثر من مناسبة، بترحيل اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وذلك بعدما حمّلوهم مسؤولية أزمات تركيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل ووصفهم بعض قادتها المتشدّدين بالمسؤولين والطفيليين والهاربين من بلادهم وفاقدي الشرف.

وفي هذه الأجواء السياسية المشحونة، تزداد مخاوف اللاجئين السوريين على مستقبلهم، خصوصا مع تنفيذ السلطات التركية إجراءات تبدو في ظاهرها تنظيمية، مثل خطة «مكافحة التركيز المكاني»، التي تضمّنت وقف تسجيل الأجانب، ومن بينهم السوريون، في 16 ولاية، ووقف منح الإقامات وعدم تجديدها في أحياء ومناطق معينة، وخصوصا في مدينتَي إسطنبول وأنقرة، إلى جانب القيام بإجراءات تثبيت قيود نفوس السوريين المتسللين بقانون الحماية المؤقتة، وملاحقة الذين يقيمون في ولايات غير تلك التي استخرجوا منها بطاقاتهم، حيث ترافق تنفيذ هذه الإجراءات مع عمليات ترحيل بعض المخالفين إلى الشمال السوري.

على الرغم من أن الإجراءات التركية تبدو وكأنها روتينية، غايتها ضبط أماكن وجود الأعداد الكبيرة من السوريين على الأراضي التركية، فإن توقيتها وطريقة تنفيذها يشيران إلى وجود استغلال سياسي للملف اللاجئين، من جهة سعي الحكومة التركية إلى الظهور بمظهر المتشدّد والقادر على إدارة هذا الملف، بغية سحب ورقة تداوله من المعارضة في البازار السياسي، وخصوصا أن تلك الإجراءات دفعت قسماً من السوريين، ممن ضاقت بهم سبل العيش، إلى العودة مرغمين إلى مناطق غير آمنة في سورية، فضلاً عن عمليات الترحيل التي تخطّى عدد قتلى الحرب في سورية 350 ألف شخص، وهناك عدد لا يُحصى من المفقودين في البلاد. واعتقد أن الأرقام ضعف تقديرات المنظمة الدولية. بات من الضروري محاكمة مجرمي الحرب في سورية، في مقدمتهم رأس النظام، من أجل تقديم العدالة إلى الضحايا ودويهم. استمرار رأس النظام في الحكم وصمة عار في جبين العالم كله. وإذا كان من الصحيح ما تقوله حنا أرندت «أعظم الشرور في العالم يرتكبها أشخاص نكرات»، فإن محاكمة هذه النكرات ليست من أجل الشماتة بها، بل لإنصاف الضحايا.

(كاتب فلسطيني في السويد)

> قضية اللاجئين في دول الجوار السوري وسواها، لا يمكن حلها إلا في توفير بيئة آمنة تضمن عودَ تهمً إلى بلادهم بسلام

ومدنية تركية الاستغلال السياسي لقضية اللاجئين، إلا أن أحزاباً تركية تصرّ على تجريدها من جانبها الإنساني، وإقحامها في المعترك السياسي، حيث تمكّنت المعارضة التركية من تحويلها إلى مسألة وطنية، ومن استثمارها سياسياً في إطار صراعها على السلطة مع حزب العدالة والتنمية، وذلك بعدما جرّدتها من أي بعد قانوني وأخلاقي، متخلية عن أبسط القيم الإنسانية، فيما ذهب بعض مسؤوليها وقادتها إلى تسويق افتراءات وأكاذيب بشأن اللاجئين السوريين، وتحميلهم مسؤولية الفقر والبطالة وتردّي الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي أفضى إلى إثارة حملاتٍ معاديةٍ وكارهةٍ لهم وتعسيرها في الشارع التركي.

لقد اقحمت مسألة الوجود السوري في مزايدات البازار السياسي لانتخابات 2023 التي تقوم بها مختلف الأحزاب التركية، في محاولة منها لاستمالة الناخب التركي، واستثمار الأزمة الاقتصادية التي أفضت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لعامة الأتراك، والزعم أن تبعاتها يتحمّلها المواطن التركي بسبب عشرات مليارات الدولارات التي صرفت على اللاجئين، وأفضت إلى استنزاف الخزينة التركية، في حين تعاني الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية السابقة زهراء زمرد سلجوق أقرّت بأن كل المساعدات المقدّمة إلى اللاجئين السوريين ممولة من الاتحاد الأوروبي، ولم تنفق الدولة التركية شيئاً من الموارد المالية المخصصة للمواطنين الأتراك.

ليس البازار الانتخابي المكان المناسب لحلّ قضية اللاجئين السوريين في تركيا أو في سواها من بلدان الشتات السوري، بل في إيجاد حل سياسي للقضية السورية، والذي تقع مسؤولية الوصول إليه على كل القوى المتدخلة في الشأن السوري، التي كان لها الدور الأساسي في تحويل مطالب الحرية والتغيير إلى كارثة إنسانية، أحد مظاهرها قضية اللاجئين في دول الجوار السوري وسواها، والتي لا يمكن حلها إلا في توفير بيئة آمنة تضمن عودتهم إلى بلادهم بسلام، ووقتها لن يكونوا في حاجة إلى الطبل والزمر الذي يعدهم به كلجدار أوغلو.

(كاتب سوري في إسطنبول)

كاريكاتير **اماني العلي**

أحمد يوسف ترس في آلة القتل الأسدية

سمير الزين

لم أستطع إكمال مشهد من المشاهد الكاملة المنشورة على مواقع التواصل عن مذبحة دي التضامن في دمشق التي حدثت في عام 2013، كما جاء في تحقيق صحيفة غارديان البريطانية، ليس لأنني اتخذت قراري مبكراً بألا أطبّع نفسي مع مشاهد القتل، وأعتاد القتل مسألة عادية، بعد استباحة عصابات القتل الأسدية سورية، بل هو سبب شخصي آخر، جعل ترويع هذه المشاهد مضاعفاً بالنسبة لي، أن مصير هؤلاء وغيرهم من قضوا في مذابح جماعية في سورية كان يمكن أن يكون مصيري الشخصي، كان يكفي أن أكون في المكان الخطأ والزمان الخطأ في دمشق، حتى يكون مصيري بين هؤلاء، خصوصاً وأن «التضامن» الذي جرت فيه هذه المذبحة الجماعية حي ملاصق لمخيم اليرموك الذي ولدت فيه وقضيت عمري فيه، حتى خروجي من البلد بعد أقل من عامين من انطلاق الاحتجاجات في سورية.

استطاع نظام الأسد الأب لا تحكيم أجهزة المخابرات في البلد، بل وتجفيف السياسة والقتل، والتي لا أحد يعرف أعداد القتلى فيها في سورية، بيميني ويسارها، ولم يبقَ سوى الهياكل الفارغة لما تسمّى أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي يُمنح أعضاؤها من العمل في الجيش وبين الطلاب، أي أنها كانت غطاء شكلياً للأسد القابض شخصياً على كل مفاصل البلد.

ليست المرة الأولى التي يوثّق فيها النظام جرائمه، فقد سبق أن كشف قيصر أنه جرى تكليفه رسمياً بتصوير خمسين ألف صورة لأحد عشر ألف ضحية قُتلوا تحت التعذيب في السجون السورية. والسؤال: كم الأفلام التي توثّق المذابح الموجودة اليوم في أرشيف فروع المخابرات في سورية، لمذابح في طول البلاد وعرضها، خصوصاً أن فرع المنطقة الجنوبية ليس أشرس الفروع وأكثرها قسوة، فهناك فرع أمن القوى الجوية (قاده جميل الحسن)، والذي أبدى استعداده لإبادة مليون سوري، وبعد ذلك يذهب إلى المحكمة.

ما مارسه النظام في سورية ضد شعبه ليس عمليات قمع، بل عمليات إبادة جماعية، وعلى سنوات، جعلت أعداد السوريين تتناقص، ليس عن طريق الهجرة فحسب، بل حتى عن طريق القتل، والتي لا أحد يعرف أعداد القتلى والمفقودين على وجه الدقة فيها. وبحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي خطّطي عدد قتلى الحرب في سورية 350 ألف شخص، وهناك عدد لا يُحصى من المفقودين في البلاد. واعتقد أن الأرقام ضعف تقديرات المنظمة الدولية. بات من الضروري محاكمة مجرمي الحرب في سورية، في مقدمتهم رأس النظام، من أجل تقديم العدالة إلى الضحايا ودويهم. استمرار رأس النظام في الحكم وصمة عار في جبين العالم كله. وإذا كان من الصحيح ما تقوله حنا أرندت «أعظم الشرور في العالم يرتكبها أشخاص نكرات»، فإن محاكمة هذه النكرات ليست من أجل الشماتة بها، بل لإنصاف الضحايا.

(كاتب فلسطيني في السويد)

> استمرار رأس النظام في الحكم في سورية وصمة عار في جبين العالم

«الاختيار»... للسرديات الكبرى معاركها

محمود الشيخ

روى شاعر العامية المصري الراحل، عبد الرحمن الأبنودي، أنه وهو يجوب جنوب مصر لتوثيق الروايات المختلفة للملحمة الشفوية «السيرة الهلالية»، صادف موقفاً ذا دلالات مهمة. كان يستمع إلى أحد رواة السيرة التي جعلتها طبيعتها الشفوية لا تخلو من اختلافات بين راوٍ وآخر، وفي إحدى هذه الروايات كان بطل الملحمة، أبو زيد الهلالي، سجيناً، وتحت التأثير الوجداني الهائل للملحمة والتعلق ببطلها، دفع أحد المستمعين «رشوة» ليغير مسار الأحداث على نحو «يحرّر» البطل من السجن. وعند انهيار الجدار الوهمي بين الحقيقة والخيال، يصبح بعضهم أسير ما يرويه الراوي، وهنا يتصوّر كثيرون أن المال يمكنه شراء الحقيقة!

أخذ تأثير الدراما العربية خلال سنوات صعود تأثير الفضائيات المفتوحة، ومن بعدها «السوشيال ميديا»، شكلاً يشبه ما يرويه الراوي، وهنا يتصوّر كثيرون أن المال يمكنه شراء الحقيقة!

و«السرديات الكبرى»، وخصوصا على الشاشة، تترك أثرها في عشرات الملايين، وهو ما لا يتوفر في سردية يرويها كتّابٌ أو راوٍ جوّال. وعليه، يستأهل الأثر وضع التجربة موضع تقييم ونقاش. وخلال هذا العام كانت عدة أعمال درامية مصرية (في مقدمتها الجزء الثالث من مسلسل «الاختيار») تثير نقاشات واسعة وردود فعل بعضها سجالي إلى حدّ الصراع. وعندما تصبح الدراما وحدها من يملك إنتاج «السردية الكبرى»، فإن سببًا مهمًا يضاف إلى أسباب تصوّر كثيرين أن السلطة وجدا طريق تحقيق كل شيء، وهي قناعة تجعل قضية التغيير في العالم العربي أكثر استعصاءً، فتمحور السياسة حول «مقعد واحد» يجعله يتحوّل إلى «عصا سحرية»، يريد الكل الانفراد بها، ليحصل بها على كل شيء. و«السردية الكبرى» لكل مجتمع مرآة لثقافته وقِبْلَته، وقيمه الحقيقية، وترجمتها بالصوت والصورة يرسل رسائل تحفر عميقًا في العقل والوجدان معًا ممكنات القادم قبولًا تعايشًا أو إقصاءً واستبعادًا، وفي القصة الواردة في صدر المقال ما يُضحك، وما يُقلق، وفيها ما يدعو إلى التأمل.

(كاتب مصري)

باتت هذه الأجهزة هي الحاكمة، وبإشرافه وإدارته طبعاً، للجيش أيضاً، وبذلك جرى اعتقال الأمن العسكري الذي بات متحكماً بالوحدات العسكرية المؤسّسة العسكرية السورية، بدلاً من أن تكون الأركان العامة وأركان الوحدات العسكرية هي المتحكّمة في وحداتها، وبات أمن الوحدات العسكرية، بصرف النظر عن حجمها، من فصيل إلى فرقة، تعود أمور الوحدة فيها حقيقةً إلى ضابط الأمن في الوحدة. وهو ليس القائد الأعلى للوحدة العسكرية، أي جرى إخضاع الرتب الأعلى إلى الرتب الأصغر في الوحدات العسكرية، لشلّ قدرة الجيش على القيام بانقلاب عسكري مرة أخرى بعد تسلم الأسد الأب السلطة في سورية، وهذا ما نجح فيه الأب. تجلّى هذا النجاح في اختبار الثمانينيات التي أدار فيها النظام مذابح ضد السوريين، خصوصاً في حماة وحلب وإدلب، بحجة مواجهة إرهاب «الإخوان المسلمين»، ويمكن اعتبار هذه الفترة من تاريخ سورية في مطلع الثمانينيات هي التي استطاع فيها الأسد الأب لا تحكيم أجهزة المخابرات في البلد، بل وتجفيف السياسة والقتل، والتي لا أحد يعرف أعداد القتلى فيها في سورية، بيمينها ويسارها، ولم يبقَ سوى الهياكل الفارغة لما تسمّى «الجبهة الوطنية التقدمية» التي يُمنح أعضاؤها من العمل في الجيش وبين الطلاب، أي أنها كانت غطاءً شكلياً للأسد القابض شخصياً على كل مفاصل البلد.

ليست المرة الأولى التي يوثّق فيها النظام جرائمه، فقد سبق أن كشف قيصر أنه جرى تكليفه رسمياً بتصوير خمسين ألف صورة لأحد عشر ألف ضحية قُتلوا تحت التعذيب في السجون السورية. والسؤال: كم الأفلام التي توثّق المذابح الموجودة اليوم في أرشيف فروع المخابرات في سورية، لمذابح في طول البلاد وعرضها، خصوصاً أن فرع المنطقة الجنوبية ليس أشرس الفروع وأكثرها قسوة، فهناك فرع أمن القوى الجوية (قاده جميل الحسن)، والذي أبدى استعداده لإبادة مليون سوري، وبعد ذلك يذهب إلى المحكمة.

ما مارسه النظام في سورية ضد شعبه ليس عمليات قمع، بل عمليات إبادة جماعية، وعلى سنوات، جعلت أعداد السوريين تتناقص، ليس عن طريق الهجرة فحسب، بل حتى عن طريق القتل، والتي لا أحد يعرف أعداد القتلى والمفقودين على وجه الدقة فيها. وبحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي خطّطي عدد قتلى الحرب في سورية 350 ألف شخص، وهناك عدد لا يُحصى من المفقودين في البلاد. واعتقد أن الأرقام ضعف تقديرات المنظمة الدولية. بات من الضروري محاكمة مجرمي الحرب في سورية، في مقدمتهم رأس النظام، من أجل تقديم العدالة إلى الضحايا ودويهم. استمرار رأس النظام في الحكم وصمة عار في جبين العالم كله. وإذا كان من الصحيح ما تقوله حنا أرندت «أعظم الشرور في العالم يرتكبها أشخاص نكرات»، فإن محاكمة هذه النكرات ليست من أجل الشماتة بها، بل لإنصاف الضحايا.

(كاتب فلسطيني في السويد)

> استمرار رأس النظام في الحكم في سورية وصمة عار في جبين العالم

المجزرة المستمرّة في سورية

معن البياري

لمّا قتلت في عام 1956 قوة إسرائيلية من حرس الحدود 43 فلسطينيا من قرية كفر قاسم، أجبرت عليهم في ساعةٍ واحدة. ولما قتلت وحدة شاكيد نحو 250 أسيرا مصريا في سيناء، في حرب 1967، كان جنودٌ منها يُجبرون بعضهم على حفر قبورهم بأيديهم، قبل أن تسير دباباتٌ فوقهم. ولمّا أزهقت قوة من الجيش الإسرائيلي في 1948 أرواح نحو 250 فلسطينيا في قرية الطنطورة، كانت تُكره بعض الضحايا على حفر خنادق يُطلَق النار عليهم فيها، وقد أعدّت لهم حفرة بطول 35 مترا صارت مقبرة جماعية لهم. يقول أحد جنود وحدة ألكسندروني إنه لا يعلم عدد الذين قتلهم هو وزملاؤه. وفي الكشف الاستقصائي الذي نشرته صحيفة الغارديان عن مذبحةٍ مروّعة في حي التضامن الدمشقي، اقترفها في 2013 مجرمو حربٍ في المخابرات العسكرية السورية، ضمن ما تسميها السلطة هناك «قوات الدفاع الوطني»، يقول أحد هؤلاء، أمجد يوسف، إنه قتل كثيرين، ولا يعرف عددهم. وليس قوله هذا رجع صدى لقولة ذلك الجندي الإسرائيلي القاتل في الطنطورة قبل 74 عاما وحسب، وإنما أيضا هو تأكيدٌ لصفة نظام آل الأسد في سورية قوة احتلال، فالشناعات المشهودة في مجازر واعتداءات على مدنيين آمنين فلسطينيين (ولبنانيين ومصريين و..) قارفها المحتل الإسرائيلي، منذ قام، وجيء أعلاه على نزرٍ منها، ليس عسيرا أن يلقى واحدُنا متشابهاتٍ كثيراتٍ بينها وبين جرائم حربٍ إرهابيةٍ ارتكبها هذا النظام منذ قام، بأجهزته المخابراتية والعسكرية والبوليسية العديدة، ضد المخطوفين الأسرى في سجونه (من السوريين وغيرهم)، وكذا في مذابح حماه وسجن تدمر وجسر الشغور ثم في الحولة وجديدة الفضل وكرم الزيتون وتفتناز وداريا ومعرّة النعمان والبيضاء والزارة و.. (ليس في وسع ذاكرة فردية عدّها).

المشترك الأهم بين قوتي الاحتلال الأسدية في سورية والإسرائيلية في فلسطين، انعدام الحساسية بشأن القتل، بأي كيفيةٍ ولأي سبب، إنْ يستحقون التصفية لأنهم «عُصاة» وأخطار محتملة، كما رفاقٌ لحافظ الأسد سابقين في «البعث» والسلطة والدولة، أو كانوا ناسا في بيوتهم ومساجدهم وكنائسهم ومخابزهم ومشافيهم ومدارسهم، كما يشهد على هذا بابا عمرو والبياضة في حمص، ومضايا والغوطتان في ريف دمشق، وشرقي حلب، وغير هذه الأسماء، في جغرافية الرعب السوري المديد. وما أفضى به أمجد يوسف على ما وثّقه كاتبا تحقيق «الغارديان»، بحرفيةٍ مهنيةٍ عالية، يؤكّد هذه البديهية، فالرجل، كما كل العاملين في آلة التمويت في أجهزة القمع والقهر والفتك في سورية، لا يستشعر أنه اقترف ما هو خارج الطبيعة الإنسانية للبشر. لا يقع على ما هو بهيميٌّ في شخصه، على قطيعية مسلكه مستخدَما أداة في ماكينةٍ لن تعترف له بأي امتنان أو ميزة بطولة وهو يقتل، وهو يحرق جثث قتلاه في حفرة، قبل أن يرميهم أحياء، فيها. لسائل أن يسأل أين تعلّم أمجد يوسف وصاحباه، القتيل لاحقا، نجيب الحلبي، وفادي صقّر، وأمثالهم، هذا التفنّن في قتل من يقول إنه كان ينتقم منهم، فيما هم سيقوا من حقولهم ومنازلهم وأماكن أرزاقهم وأشغالهم، وبينهم نساء وأطفال؟ من أين تغذّى أمجد، ومن هم من طينته، بكل هذه الأحقاد التي تجعله (وجعلت غيرَه) يصوّر جريمته لإمتاع نفسه في مشاهدته لها، بزهو؟ لم يكن، ومن معه، في قلقٍ، أو يتحسّبون من طارئ ما يباغتهم، وهم يقتلون ضحاياهم المغدورين ويحرقونهم، ويصوّرونهم باحترافيةٍ روتينية (بتعبير كاتبي «الغارديان»). كانوا يؤدّون واجبا وطنيا، فيغشاهم فرحٌ به. يحتاج الوقوع على تفسير، سايكولوجي أو غيره، لهذا الشذوذ المتوحش، إلى علوم ومعارف لا يتوفر عليها صاحب هذا التعليق، إنما يجتهد ويقول إنه الشعور المستحكم لدى أمجد ومسؤوليه والحاكمين في قصر الهاجرين وفي أجهزة السلطة والجيش والأمن بأن سورية لهم وحدهم، وعلى الآخرين أن يغيبوا، بالقتل في حفرةٍ أو بغاز السارين أو بالتجويع أو بغارةٍ على مدرسة أو مستشفى، إنه الشعور نفسُه لدى كل جندي إسرائيلي أو عنصر في عصابات الصهاينة المبكّرين، يرى أرض يهودا والسامرة له ولكل يهوديٍّ مثله، ومن شواهد بلا عددٍ على هذا الزعم أن المجزّرتين مستمرتان في سورية وفي فلسطين، وأن ما قاله أمجد يوسف قال شبيها له ذلك الجندي الإسرائيلي في 1948 في الطنطورة، كلاهما لا يدري أعداد من قتلوا.

إيلون ماسك... «الثورة الأميركية»

بيار عقيقي

يشبه إيلون ماسك «أميركا الجديدة»، تلك التي تجدّد نفسها كل عقد أو اثنين، وكأنها مولودة حديثاً بين الأمم. تطلّعه إلى غزو الفضاء، قبل سيطرته على «تويتر»، يحاكي «ثوراتٍ» أميركية دفينة، برزت في هوليوود بشكل خاص، وفي انتشار ثقافة الرأسمالية الاستهلاكية. غزت هذه «الثورات» العالم أسرع من غزو الجيوش الأميركية لعشرات البلاد، بعد النصف الثاني من القرن العشرين. هي نفسها الثورات أخرجت أفراداً ومجموعاتٍ معارضة لها، وكأنه كُتب أن أميركا لا تُحارَب إلا من أميركا، والباقي كومبارس أو معارضون لمفهوم وجودية هذه الدولة من دون قدرة على مواجهتها، أو أنصار لها يؤيدونها كيفما اتفق، أو متفرّجون يعلمون أن ما بأيديهم حيلة. أرض الميعاد للغزاة الأوروبيين لم تكن يوماً في خطر، ومساحة الحرية التي صاغها نظامٌ يعدّ نفسه الأمثل في الكوكب، ويرتكز على عملةٍ تسوده، لا يُمكن نقاشها مهما كان سليماً ومنطقياً. إيلون ماسك يجسّد أميركية الثورات التي أخضعت وسائل الإعلام ثم الفضاء الإلكتروني. تريد تسجيل موقف ضد أميركا؟ لن يحصل الأمر إلا عبر منصّةٍ إلكترونية أميركية. تريد شراء معدّات عسكرية لمواجهة أميركا في حرب عصاباتٍ ما؟ ستشتريه بالدولار الأميركي. تريد نبذ النفوذ الأميركي في العالم؟ لن تستخدم وسيلة تواصل لربط شبكات مقاوماتيةٍ إلا باستخدام أنظمة أميركية. وهذا لا يمكن القول: «إنني أستخدم سلاحها ضدها»، بل عليك الاقتناع بأن السيطرة الأميركية على الفضاء الإلكتروني لا تسمح لك بتجاوز ما يمكنه أن يهدّد أمنها فعلاً. الأمر لا يتعلق بـ«نظرية مؤامرة» غريبة، بل تحدّث جوليان أسانج وإدوارد سنودن مراراً عن هذه السيطرة.

هل يجعل من ذلك كله «أميركا أمة عظيمة»، أو يدفعك إلى السعي خلف «الحلم الأميركي»؟ طبعاً لا. ليس المطلوب من أي فردٍ أو مجتمع التماهي مع آخرين فقط لأنك تظن أنهم «أفضل منك». لأميركا مساوئ لا تعدّ ولا تُحصى، وسلبيات عانت وتعاني منها دول وشعوب، والعنصرية في الداخل الأميركي أكبر بكثير مما يتخيّل أي إنسان خارج الولايات المتحدة. غير أن «الواقعية السياسية» الأميركية المبنية حصراً على المصالح، بأيحاء من رأسمالية استهلاكية،

إيران وإسرائيل والعودة الأميركية المحتملة إلى الاتفاق النووي

حسن نافعة

مضى أكثر من أربع سنوات على انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق البرنامج النووي الإيراني. وعلى الرغم من اعتراف الرئيس الأميركي، بايدن، في حملته الانتخابية إبّان انتخابات الرئاسة التي جرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 بأن قرار الانسحاب الأميركي، والذي اتخذه الرئيس السابق، دونالد ترامب، عام 2018، كان خطأً كبيرا، وعد بتصحيحه إذا أصبح رئيسا للولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يحدُث بعد، على الرغم من مضي أكثر من عام على دخول بايدن البيت الأبيض.

صحيحٌ أن إدارة بايدن دخلت بالفعل في مفاوضاتٍ غير مباشرة مع إيران، عن شروط العودة الأميركية إلى هذا الاتفاق وإجراءاتها، وصدرت تصريحاتٌ رسميةٌ تؤكّد اكتمال الجوانب الفنية لهذه المفاوضات، غير أن القرار السياسي بالعودة لم تتّخذه بعد إدارة بايدن. فما هي الأسباب التي عطلت هذه العودة، وربما تحول دون حدوثها أصلا؟ هناك أسباب كثيرة، لكن العامل الإسرائيلي ربما يكون أهمها أو أقواها.

لم تُخف إسرائيل قط انزعاجها وقلقها من الاتفاق الذي وقعه الرئيس الأميركي الأسبق، أوباما، عام 2015، ما دفعها إلى ممارسة كل ما يمكن وما لا يمكن تصوّره من وسائل الضغط لحمله على التراجع، قبل التوقيع عليه وبعده، إلى درجة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، نتنياهو، في ذلك الوقت، قرّر الذهاب بنفسه إلى مبنى الكابيتول، لإلقاء خطاب أمام أعضاء الكونغرس، بمجلسيه، هاجم فيه الاتفاق الذي وصفه بأنه ينطوي على «تهديد وجودي» لإسرائيل، كما هاجم أوباما شخصيا في الوقت نفسه! صحيحٌ أن حملته للضغط على أوباما فشلت، لكن نتنياهو سرعان ما حصل على الجائزة الكبرى، حين تمكّن ترامب من الفوز في انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2016.

وبالتالي، لم يكن في حاجةٍ إلى ممارسة ضغوط كبيرة على القادم الجديد للبيت الأبيض، لإقناعه بالانسحاب من الاتفاق. لذا يمكن القول إن نتنياهو كان أسعد الناس، حين وجد أن ترامب لم يكتف بالانسحاب من الاتفاق مع إيران، وإنما انتهج معها سياسة «العقوبات القصوى»، لكنه لم يكتف بما تحقّق، وإنما راح يحاول، في الوقت نفسه، جرّ الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة عسكرية لكل المنشآت النووية الإيرانية، وقام بمحاولات كثيرة لاستفزاز إيران واستدراجها نحو مصيدة المواجهة العسكرية، تضمّنت عملياتٍ عديدة لتخريب السفن واغتيال العلماءً النوويين وشنّ غارات مسلحة على المواقع والمنشآت الإيرانية في سورية .. إلخ، وهي سياسة لم تتغير بعد مغادرة نتنياهو موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

فقد سعت حكومة خلفه، نفتالي بينت، إلى الضغط على إدارة بايدن لإقناعها بمحاذير الدخول في مفاوضات جديدة مع إيران، ولحملها على عدم العودة إلى اتفاق 2015، إلا إذا أبدت إيران استعدادها لتغيير شروطه، ليشمل برنامجها الصاروخي والحد من نفوذها في المنطقة.

وعندما فشلت في ما أرادت، وتبيّن أن كلا الجانبين، الإيراني والأميركي، حريصان على إنجاح المفاوضات، وأن العودة إلى اتفاق 2015 من دون أي تعديل هي الطريق الوحيد المتاح أمام الجانبين، لم يتردّد بينت في التصريح علنا بأن الاتفاق، إذا جرى، لن يُلزم إسرائيل التي لن تتردّد في اتخاذ كل ما تراه ضروريا لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، حتى لو اضطرّت إلى استخدام القوة العسكرية ضدها وبمفردها!

يسهل على أي متتبع لمسار مفاوضات فيينا أن يدرك أن إدارة بايدن بذلت قصارى جهدها لأخذ مصالح حلفائها في الاعتبار، خصوصا المصالح الإسرائيلية. وعندما اصطدمت بصلابة الموقف الإيراني الرافض إجراء أي تعديل على الاتفاق الأصلي، عملت على إقناع إسرائيل بأن مصالحها تتطلب الكفّ عن المحاولات الرامية إلى تخريب هذه المفاوضات، وبأن عودة الولايات المتحدة إلى هذا الاتفاق هي الخيار الوحيد الذي يمكن أن يضمن ليس فقط عدم امتلاك إيران السلاح النووي في المدى المنظور، وإنما أيضا تهيئة الأجواء لمفاوضاتٍ لاحقة حول مختلف القضايا التي تهمها، بما في ذلك برنامج إيران الصاروخي.

دليلنا على ذلك حجم الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال فترة المفاوضات، والتي شملت وزراء الخارجية والدفاع ومستشاري الأمن القومي في البلدين ورؤساء الأجهزة الاستخبارية.. إلخ. لكن من الواضح أن هذه الزيارات الكثيفة المتبادلة لم تؤدّ إلى اقتناع إسرائيل الكامل بوجهة النظر الأميركية، خصوصا بعد وصول الجوانب الفنية للمفاوضات إلى محطتها النهائية، ولم يتبق سوى قرارات سياسية تتعلق ببعض الأمور المهمة، ربما كان أهمها المطالب الإيرانية الخاصة برفع الحرس الثوري من قائمة العقوبات الأميركية.

يبدو أن اندلاع الأزمة الأوكرانية، وتصدّرها قائمة الأولويات على جدول أعمال إدارة بايدن في الشهرين الماضيين، صبّ في مصلحة الحكومة الإسرائيلية، فقد تظاهرت إسرائيل، في البداية، باتخاذ موقف الحياد من الأزمة، بل وسعت حكومة بينت إلى القيام بدور الوساطة بين روسيا وأوكرانيا، الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية كثيرا، ودفعها إلى ممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية، لحملها على تغيير موقفها والاستجابة للطلبات الأوكرانية بتزويدها بأنوع متقدّمة من الأسلحة، ومنها القبة الحديدية وأنظمة التجسّس المتطورة.

ويبدو أن حكومة بينت وجدت في هذه التطورات المتسارعة للأزمة الأوكرانية، خصوصا بعد أن تبيّن لها أن الإدارة الأميركية مصمّمة على إلحاق هزيمة قاسية بالرئيس الروسي، بوتين، على الساحة الأوكرانية، فرصة للمساومة والعمل على إقناع إدارة بايدن، في المقابل، بعدم التعجّل في العودة إلى الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني.

وإذا صحّ هذا الاستنتاج، فقد يفسّر ذلك جانبا من أسباب حالة الجمود التي طرأت فجأة على مفاوضات فيينا، بعد احتدام الأزمة الأوكرانية.

على صعيد آخر، ليس من المستبعد، في الوقت نفسه، أن إيران قد أحسّت بأن إسرائيل هي السبب الرئيسي وراء الجمود الراهن لمفاوضات فيينا، وربما نجحت بالفعل في إقناع إدارة بايدن بتأجيل اتخاذ قرار بالعودة إلى الاتفاق النووي، وأن هذا النجاح ربما يكون خطوة على طريق دفع الإدارة إلى التراجع عن فكرة العودة إلى الاتفاق أصلا، ومن ثم فتح الباب على مصراعيه أمام احتمال تصاعد الصراع من جديد في المنطقة بدلا من تهدئته. فقد بثت قناة الجزيرة أخيرا أنباء تقول إن إيران بعثت إلى إسرائيل، عبر وسيط أوروبي، بملفٍّ يتضمّن صورا وخرائط لمخازن أسلحة نوويّة وبيولوجيّة وكيميائيّة إسرائيليّة، مؤكّدة أنها صور أرضية وليست ملتقطة من الجو.

وإذا صحّت هذه الأنباء، وهي، في جميع الأحوال، جزء من الحرب الاستخباريّة والنفسيّة المتصاعدة بين الطرفين، فمعنى ذلك أن إيران ربما تكون قد وصلت إليها معلوماتٌ تفيد باحتمال فشل مفاوضات فيينا، وتراجع الولايات المتحدة عن العودة إلى اتفاق 2015، ما قد يشجّع إسرائيل على التفكير في إعادة تنشيطها أعمالها التخريبية تجاه إيران، وربما القيام بعمل عسكري ضد منشآتها النووية، ومن ثم أرادت أن ترسل إليها رسالة مزدوجة، مفادها، من ناحية، أن أكثر المواقع حساسية وسرّية باتت مكشوفة تماما لأجهزة المخابرات الإيرانية التي صارت قادرة على الوصول إلى أي مكان تريده في إسرائيل، وأن هذه المُنشآت والمخازن ستكون، من ناحية أخرى، هدفًا رئيسيًا للهجمات الإيرانيّة في حال إقدام إسرائيل على أي أعمال استفزازية ضدها، خصوصا إن هي قرّرت القيام بأي عمل عسكري ضد منشآتها النووية.

الحرب الكونية الدائرة حاليا على الساحة الأوكرانية لم تفصح بعد عن كل أسرارها وتداعياتها. لكن يبدو واضحا من المسار الذي سلكته أن لها أبعادا جيوسياسية واستراتيجية هائلة تهم مختلف القوى العالمية والإقليمية المتفاعلة على رقعة الشطرنج الدولية.

لذا تبدو الولايات المتحدة مصرّة على الحيلولة دون تمكين روسيا من تحقيق أي نصر، ولو محدود، في الحرب على أوكرانيا، بل والعمل، بكل الوسائل الممكنة، لإلحاق الهزيمة بها إن أمكن.

ولدى إسرائيل، أقرب حلفاء الولايات المتحدة إلى قلبها، ما يمكن أن تقدّمه لأوكرانيا، وما من شأنه إرضاء الولايات المتحدة في الوقت نفسه، غير أن لديها، في الوقت نفسه، مصالح على جانب كبير من الأهمية مع روسيا، خصوصا في سورية، ما سيحملها على التردّد كثيرا قبل أن تحزم أمرها وتقرّر الانحياز إلى أوكرانيا والانضمام إلى التحالف الغربي المعادي لروسيا في المرحلة الراهنة. ومع ذلك، ليس من المستبعد كليا أن تتخذ إسرائيل هذا القرار الصعب، خصوصا إذا ضمنت أن الثمن سيكون ضمان تغيير الولايات المتحدة لموقفها من العودة إلى البرنامج النووي الإيراني.

وإذا حدث ذلك، يتوقع أن تدخل منطقة الشرق الأوسط في دوامة جديدة قد تدفعها نحو حافّة حرب إقليمية شاملة، فهل الحرب الدائرة حاليا على الساحة الأوكرانية هي الجزء الصغير الطافي من جبل الثلج، وأن ما خفي منها أعظم؟

(أكاديمي مصري)

> ليس من المستبعد أن إيران قد أحسّت بأن إسرائيل هي السبب الرئيسي وراء الجمود الراهنة مفاوضات فيينا

> يسهل على أي متتبع لمسار مفاوضات فيينا أن يدرك أن إدارة بايدن بذلت قصارى جهدها لأخذ مصالح حلفائها في الاعتبار، خصوصا المصالح الإسرائيلية

«تويتر»... نحو توتاليتارية إعلامية

يقظان التقي

حاز الملياردير الأميركي، إيلون ماسك شركة تويتر أخيرا بعد صفقة عملية استحواذ، بقيمة 44 مليار دولار، في خطوة تعدّ انتصارا لأثرى رجل في العالم. هو رجل أعمال كندي، حاصل على الجنسية الأميركية، ولد في جنوب أفريقيا، ومستثمر، ومهندس ومخترع. مؤسس شركة سبيس إكس ورئيسها التنفيذي، والمصمم الأول فيها. المؤسس المساعد لمصانع تيسلا موتورز ومديرها التنفيذي والمهندس المنتج فيها. شارك في تأسيس شركة التداول النقدي الشهيرة باي بال، ورئيس مجلس إدارة شركة سوالر سيتي. يطمح إلى تجسيد فكرة نظام النقل فائق السرعة المسمى بالهايبرلوب. تقدر ثروته 270100000000 دولار.

وعن ميوله السياسية يقول ماسك إنه «نصف ديمقراطي، نصف جمهوري». وقال في حوار معه «أنا في مكان ما في المنتصف، ليبرالي من الناحية الاجتماعية، محافظ من الناحية المالية». في عام 2016، أصبح العضو الثاني في اللجنة الاستشارية للمرشّح الرئاسي الجمهوري دونالد ترامب المنتدى الاستراتيجي والسياسي، مبادرة وظائف التصنيع. ولكنه استقال في عام 2017، اعتراضا على قرار ترامب سحب الواليات المتحدة من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. يعتبر ماسك نفسه «من الأميركيين المتعصبين». وفقا له، الولايات المتحدة هي «أعظم دولة وجدت على سطح الأرض» و«أعظم قوة لصالح أفضل بلد».

من شأن ملكية «تويتر» أن تمنح ماسك سلطة على القضايا السياسية والاجتماعية والإعلامية والاقتصادية، كنقاشات عالمية مطروحة على الشبكة، وبدأت تطرح معها مسألة «حرية التعبير»، الأساس في ديمقراطية الإنترنت الفاعلة، حيث تجري مناقشة الأمور الحيوية، لا سيما مع نموذج مستخدمي هذا الموقع الذي يستخدمه الملايين وزعماء عالميون.

انتقال الملكية إلى إدارة بمرجعية مركزية واحدة بطرح تساؤلات عديدة بشأن تحوّل المنصة إلى ملكية فردية، وتأثير ذلك على لغة التعبير والتواصل، بالنظر إلى وسيلة قوية ونافذة وذات طبيعة تسويقية في مجاميع الرسائل، التغريدات التي تبثها المنصّة، وعلى مستقبل موظفي هذا الموقع، على نحو من إقطاعية رأسمال القرن الواحد والعشرين، وإقطاعية إعلامية جديدة باستعارة مصطلح الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي.

تحيط الأسئلة بـ«أضخم صفقة لتخصيص شركة» (بتعبير صحيفة نيويورك تايمز)، وبما ينوي ماسك فعله مع «تويتر» خلال عقدين على الأقل، وهو صاحب تصريحات متناقضة لم تقنع الوسط السياسي والإعلامي كثيرا: «حرية التعبير هي الحجر الأساس لديمقراطية فاعلة، وتويتر هو ساحة المدينة الرقمية، حيث مناقشة الأمور الحيوية لمستقبل البشرية». وأنه «يريد تطيير تويتر ليصبح أفضل من أي وقت مضى من خلال تحسين المنتج وجل الخوارزميات مفتوحة المصدر لزيادة الثقة وهزيمة روبوتات التغريد العشوائي».

تأتي إدارة جديدة هيراركية، في خضم العلاقات الدولية التي تشهد نزاعاتٍ محورية الطابع، على خلفية الحرب الروسية في أوكرانيا، وظهور روسيا بمظهر مارد عسكري، ينهض من جديد بأيديولوجية الحرب الباردة، وعلى وقع انصراف الصين إلى بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية، والأزمات المتفاقمة في الشرق الأوسط. يعني وسط لحظة راهنة متنامية بالفوضى الدولية، وعلى مسرح نظام ديمقراطي عرضة للهجوم في أوكرانيا، وعرضة أيضا لانفلات الجغرافيا السياسية من السيطرة.

الخشية أن تتحوّل منصة تويتر خارج الانتظام العام والعاجزعن فرض نظام ليبرالي، متنازع عليه حتى بين الدول الغربية نفسها التي تسعى إلى سنّ تشريعاتٍ تؤطّرعمل المؤسسات الرقمية، والحد من هيمنتها على الأمور السياسية والاجتماعية والثقافية والمالية، وعلى كل شيء تقريبا وفق فرانسيس فوكوياما (الإيكونوميست).

الإعلام الخارجي للولايات المتحدة والسياسة الخارجية صورتان لا تفترقان (لم تعلن إدارة الرئيس بايدن موقفا محدّدا من الصفقة)، فهما يتفاعلان مع بعضهما بعضا للوصول إلى أهداف توسيع رقعة النفوذ الغربي على حساب روسيا والصين. يرفض الإسلاميون الفكرة بأسرها حيال نظام ليبرالي غربي، لذلك ترتسم مخاوف أمام التوسع غير المحدود لوظيفة المالك الذي لا يمكن إلا أن يدفع بالحدس الوسيط، عما إذا ما كان فرصة لتعزيز المسار الديمقراطي للشبكة، وما هو بحاجة إلى الحرية لتحييد النزعة الفردانية، بخلاف ديمقراطية السوق، وفق تعبيرالكاتب الفرنسي جاك أتالي (1943). وبالاقتراب من تلك اللحظة، تتوجه أخلاق المسؤولية إلى الأجيال التي تبحث عن الثورة الديمقراطية المعاصرة على هذه الشبكة (كارل بوبر 1902 - 1994).

الخطوة قد لا تعني (إلى الآن) أن الديمقراطية مهدّدة، ولن يترك إيلون ماسك نفسه إلى عينة، تخالف الرهان على المجتمع المفتوح، وإنْ يضع أمام موظفيه نسقا مخالفا كليا لمصادر الشبكة، وهو سارع إلى تهدئة الاعتراضات الاجتماعية. مع ذلك، تتحوّل «تويتر» معه إلى توتاليتارية إعلامية، تنتهي باستثارة حساسة لأخطار مقبلة، ولا ننسى أن علينا باستمرار إعادة إنتاج المجتمع المفتوح، ففكرة يوهان أركيولا جدّية «ليس من يملك القنبلة الكبيرة من سيربح، إنه الذي سيقصّ التاريخ جيدا».

لتتذكّر جيدا ما قاله نائب الرئيس الأميركي الأسبق، آل غور، في سنوات التسعينات، وهو كلام للغد: «إذا لم يظهر سوى الإنترنت لتحدّي الرقابة والنمو، فليس علينا سوى سبر أغوار الديمقراطية على الكوكب الحرّ». لا يمكن أن تعمل «تويتر» في سياق أوركسترالي، وفي توحيد أحادي للرأي العام من خلال الصور والتغريدات، بشكلٍ يجعلها خاضعة لرسائل أحادية الجانب، بأثر آخر يشبه الكابوس القريب.

ما الذي يبقى من العولمة، حيث تسود سلطة شخص ما يمسك باللعبة الإعلامية، ويمكن أن ينطلق منها في عزل التأثيرات الخارجية، ووقف طرائق الاتصال لأدوات عولمة دائمة، حتى لو لم يعد العالم يعيش الثنائية القطبية، أو أنه في مرحلة تعدّدية قطبية، الطريقة لم تخنق تماما؟ استغرقت «تويتر» النقاش الأكثر يوتوبية، وغذّت الصورة والمعلومات العالمية بقوة، وشكّلت مكتبة بابل بورخيس (1899-1986) الإعلامية. يجب ألّا تخطئ بعدها قوة الحقيقة والتعريف عن نفسها. وينتظر المستخدمون لها أخذ استنتاجات سريعة عما يجري داخل المؤسسة، وهناك ذلك الانفصام الدائم بطرح شعارات الديمقراطية، لا سيما حين تجتمع سلطة المال مع سلطة الميديا، ما ينتج سلطة سياسية مطلقة. والديمقراطية تستحق فكرا نقديا ومسارا تنمويا ناجحا والعالم في قلب النزاع والحدث. فردانية تملك رقمنةً تتعاطى مع اللاوعي السياسي، أو الوعي السياسي، لا نعرف كثيرا عن المالك الجديد .. الخطر هو في اللاوعي السياسي في فضاء إلكتروني لا يساعد على النقاش للأسف، ويزيد من إمكانات تحوّل الهوية وتطوّرها بطريقة لا يمكن السيطرة عليها في صراع الدول. والأخيرة كائنات هائلة ومتوحشة وخرافية. قرأنا خبرا غير سار عن قرار المملكة المتحدة تسليم الولايات المتحدة المتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي الأميركية، إدوار سنودن، وهو الذي كشف أن السلطة في أميركا داست على حق المواطنين وحياتهم الخاصة. لولا هذا الرجل لما عرفنا شيئا عن «الرسائل الاستبدادية» التي تضرب الديمقراطية.

ليس التواصل ممارسة طبيعية، وإنما عملية تفاوض هشّة. ولهذا، ليس الإعلام كافيا لإحلال التواصل. وفي معظم الأحيان، التواصل هو تعايش. لدى المالك الجديد لـ«تويتر» النيّة لتفعيل هذا التواصل. هو الحلم المؤجل في زمن عودة الحرب «التباعد التفاعلي». جيد! المهم هو نزع الطابع التقني عن الشبكة على أهميته (أيديولوجيا تقنية)، وعدم إعطائها معيارية مبالغا فيها، واعادة الاعتبار لجوانب التاريخ والسياسة والثقافات، واستعادة أهمية المجتمعات الكامنة خلف هذه الشبكة (تعبير المفكّرالفرنسي دومنيك فولتون). وهي مفارقة بالغة، من جهة الخضوع إراديا لتقنيات الاتصال التي مكّنت من الانعتاق.

ومن جهة أخرى، هو الخضوع لنوع من «العبوديات الإرادية». وإلا فما معنى هذا الانبهار بشخص الملياردير الباذخ إيلون ماسك، والسرعة في إعلانه ملكية الشبكة. كأن السرعة مرادفة للحقيقة والموضوعية. ورغم المظهر، تبدو العملية غير مهيأة جيدا، والإعلام الغربي يعاني فراغاتٍ كبيرة. ثم ما الذي يستطيع إيلون ماسك أن يلتقطه أمام تلك الفضاءات الهامشية الفوضوية/ الرابوتية بمفردات أيديولوجية غير متجانسة؟

(كاتب لبناني)

> من شأن ملكية «تويتر» أن تمنح إيلون ماسك سلطة على القضايا السياسية والاجتماعية والاعلامية والاقتصادية

> انتقال ملكية تويتر إلى إدارة بمرجعية مركزية واحدة بطرح تساؤلات عديدة بشأن تحوّل المنصة إلى ملكية فردية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads